الفصل الثاني عشر

مستقبل الصحافة العربية المهاجرة

إن أي تصور لمستقبل الصحافة العربية المهاجرة، لا بد أن يمر عبر الإجابة على ثلاث تساؤلات هامة:

الأول: يبحث في ماهية الصحافة العربية المهاجرة، وهل هي صحافة مهاجرة؟ أم صحافة دولية؟

ففي حالة كونها صحافة عربية دولية، لاعتبرت خطوة هامة في تطور الصحافة العربية، ولما أصبح هناك محلاً للتساؤل عن مصيرها. أما إذا تبين أنها صحافة عربية مهاجرة، لأصبح التساؤل عن مصيرها، واحتمالات عودتها إلى أرض الوطن، أمراً واجباً ..!

الثاني: يبحث عن أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الهجرة الأولى للصحافة العربية، والتي جرت في القرن التاسع عشر، وبين الهجرة الحالية التي بدأت منذ منتصف السبعينات من هذا القرن ومازالت مستمرة حتى اليوم.

وأهمية هذه المقارنة تكمن في كونها تقودنا إلى تصور محتمل لمستقبل الصحافة العربية المهاجرة، ففي حالة غلبة أوجه التشابه بين التجربتين، لكان من حقنا أن نتوقع نهاية قريبة أو بعيدة للهجرة الصحفية الحالية، تماماً كما انتهت الهجرة الصحفية الأولى. أما في حالة تزايد أوجه الإختلاف بينهما فسوف يكون للحديث عن مستقبل هذه الهجرة شأن آخر.

الثالث: يبحث في الأسباب الحقيقية لهجرة الصحافة الحالية، ذلك أن معرفتنا بحقيقة هذه الأسباب، تمكننا من توقع انتهاء الهجرة بانتفاء أسبابها، أو توقع استمرار هذه الهجرة مادامت أسبابها باقية.

أولاً: صحافة عربية مهاجرة أم صحافة عربية دولية؟

ما أكثر الصحف في العالم التي تدعي لنفسها صفة "الدولية"، وما أقل الصحف التي ينطبق عليها هذا الوصف بالفعل ..!

وبالنسبة للعالم العربي، فقد أصبح من السهل لأي صحيفة أن تدعي صفة "الدولية"، إذ يكفي أن تصدر تلك الصحيفة من لندن أو باريس أو حتى قبرص، لكي تطلق على نفسها "جريدة العرب الدولية" أو "مجلة العرب الدولية" ..!

ويلاحظ أنه في السنوات الأولى من الهجرة المعاصرة للصحافة العربية، وبالذات في الفترة التي تمتد ما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات من هذا القرن، كانت أغلب الصحف العربية التي تصدر في المهجر، تحرص على أن تؤكد أنها صحف عربية مهاجرة، وفي فترة لاحقة، عندما اتسعت الظاهرة ودخلتها أعداد لا حصر لها من الصحف المتنوعة الإتجاهات والمتعددة الولاءات، أصبحت صفة (الهجرة) أشبه بالتهمة التي تحرص الصحف ألا تلصق بها، ثم عملت على الهرب منها، مدعية أنها صحافة دولية ..!

وقد كان الهدف في الحالتين واحداً، وهو السعي إلى اكتساب النفوذ وقوة التأثير، وكوسيلة ضغط للحصول على مزيد من الدعم أو التمويل ..!

لذلك فمن المهم أن نبدأ بالبحث حول ماهية الصحافة العربية المهاجرة؟ وهل هي صحف مهاجرة حقاً، أم أنها كما يدعي أكثرها، صحف دولية؟ أم أنها شيء آخر، لا هذا ولا ذاك.

ولنبدأ بطرح سؤالاً جوهرياً: ما الصحيفة الدولية؟

إن هناك عدة معايير موضوعية تصلح لأن تكون مقياساً للحكم على مدى دولية الصحيفة، وفي هذا المجال نعتقد بوجود ارتباط كبير بين الطابع الدولي لصحيفة ما وبين انتشار توزيعها عبر الحدود والحواجز التي تفصل بين الدول، وقوة تأثيرها

داخل الحدود الوطنية وخارجها، والنابعة من عمق المضمون وتنوعه، وإصدارها بلغة تسمح لها بالانتشار على النطاق العالمي، أو إصدار طبعات منها بلغات متعددة.

وكما نرى فإن هذا يوجز عناصر تعريف الصحافة الدولية في ثلاثة محددات وهي:

الأول: انتشار التوزيع عبر الحدود والحواجز التي تفصل بين الدول.

الثاني: قوة التأثير داخل الحدود الوطنية وخارجها، وهي قوة نابعة من عمق المضمون وتنوع المادة الصحفية.

الثالث: الصدور بلغة تسمح بالانتشار على النطاق العالمي، أو إصدار طبعات بلغات متعددة تسمح للصحيفة بالوصول إلى قراء خارج نطاق حدودها الوطنية.

ومن المهم أن نشير إلى ضرورة توافر العناصر الثلاثة مجتمعة في الصحيفة الدولية بحيث إذا فقدت الصحيفة عنصراً منها فقدت طابعها الدولي.

وإذا حاولنا أن نطبق العنصر الخاص باللغة مثلاً على الصحافة العالمية، سنجد أنه كان يصدر فيما يسمى بالإتحاد السوفيتي جريدة (البرافدا) والتي يصل توزيعها إلى حوالي ١١ مليون نسخة يومياً و(ازفستيا) وتوزع حوالي تسعة ملايين نسخة، ورغم ارتفاع توزيع هاتين الصحيفتين وقوة تأثير كل منهما داخل الإتحاد السوفيتي وخارجه بسبب كون البرافدا لسان حال اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، فيما كانت ازفستيا هي لسان حال الحكومة السوفيتية، فإنهما لا تعتبران بحال من الأحوال صحفاً دولية، وذلك لاقتصار توزيعهما على مواطني الإتحاد السوفيتي، بسبب عدم انتشار اللغة الروسية على مستوى عالمي، فالإتحاد السوفيتي كان لا يملك صحيفة دولية رغم كونه أحد القوتين العظميين في ذلك الوقت!

وينطبق الأمر نفسه على جريدة (الشعب) الصينية اليومية التي توزع أكثر من خمسة ملايين نسخة، ولكنها لا تعتبر صحيفة دولية بسبب صدورها باللغة الصينية التي لا تنتشر على نطاق عالمي رغم قوة الصين الدولية؟

أما في الدول الصناعية المتقدمة، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تملك مثلاً ثلاثة مجلات دولية وهي تايم ونيوزويك وريدرز دايجست، أما في انجلترا فتشتهر بها حوالي ست جرائد يومية دولية ومجلة واحدة، فهناك من الجرائد التايمز والصنداي تايمز، والجارديان والفاينانشيال تايمز والأوبزرفر والإندبندنت، أما المجلة فهي الإيكونومست ..!

وفي فرنسا أربع جرائد يومية دولية وهي لوموند والفيجارو وفرانس سوار ولومانتيه، وبها عدد من المجلات الدولية، لعل أبرزها باري ماتش ولواكسبريس ولوبوان بالإضافة إلى مجلة إل النسائية.!

وكما نرى فإن دولية اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية ساعدتا بشكل كبير إلى جانب عوامل أخرى على إكساب بعض الصحف الأمريكية والبريطانية والفرنسية طابعها الدولي.

ولنحاول أن نقيِّم وضع الصحافة العربية المهاجرة على ضوء المفهوم الذي طرحناه للصحافة الدولية، وفي هذا المجال يمكن أن نميز بين أربع مجموعات من الصحف العربية التي يمكن أن تدعي لنفسها صفة (الدولية)، وهي:

المجموعة الأولى: وهي صحف "الجاليات العربية" في الخارج، وهي تصدر باللغة العربية وتوزع بصفة أساسية على أبناء الجاليات العربية في البلدان التي تصدر فيها، وهذه الصحف تنتشر أساساً في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية واستراليا. ومن النادر أن تسعى هذه الصحف إلى التوزيع خارج حدود البلد الذي تصدر فيه، كما أن صدورها في بلدان بعيدة عن العالم العربي حال بينها وبين التفكير في التوزيع داخل الوطن العربي، لذلك فإن اهتمام هذه الصحف يكاد أن ينحصر في تغطية نشاطات أبناء الجالية العربية في البلد الذي تصدر فيه، بالإضافة إلى نشر أخبار متفرقة عن العالم العربي.

المجموعة الثانية: الصحافة العربية المهاجرة، وهي تلك الصحف التي اضطرت إلى الهجرة من الوطن العربي، أو تلك التي أصدرها صحفيون مهاجرون

من الوطن العربي، وذلك بسبب افتقاد هذه الصحف وألئك الصحفيون لحرية التعبير داخل أقطارهم العربية، وأكثر هذه الصحف يصدر في لندن وباريس وبعض العواصم الأوروبية الأخرى.

ويلاحظ أن أغلب هذه الصحف. تصدر وعينها على الوطن العربي وقضاياه ومشكلاته، لذلك فإن أغلب مادتها الصحفية تتناول شؤون العالم العربي، كما أن توزيعها يتم معظمه داخل الأقطار العربية، ويلاحظ أن توزيع هذه الصحف في العالم العربي، يرتبط بدرجة كبيرة على طبيعة علاقاتها بالأنظمة العربية، حيث يسمح بتوزيع هذه الصحف أو يمنع توزيعها في بلد عربي معين، حسب المدى الذي تذهب إليه هذه الصحف في تأييد أو معارضة سياسات هذا البلد وتوجهاته، وبسبب الخلافات بين الأنظمة العربية، أتيح للصحف العربية المهاجرة أن تلعب دوراً هاماً في السياسة العربية، حيث تحولت بعض هذه الصحف إلى أداة للدفاع عن سياسات بعض الأنظمة العربية، وسلاح إعلامي تستخدمه تلك الأنظمة في معاركها السياسية مع غيرها من الأنظمة العربية المخالفة لها، وهكذا أصبحت الصحافة العربية المهاجرة أسيرة لنفس النظم التي هاجرت هرباً من سطوتها.

المجموعة الثالثة: وهي تضم ما يسمى (الطبعات الدولية) لعدد من الصحف العربية المحلية، مثال ذلك "الأهرام الدولي" و"القبس الدولي" و"النهار الدولي" وهذه الطبعات الخاصة من الصحف العربية موجهة بالأساس إلى القراء العرب في خارج الوطن العربي، وإن كان بعضها يوزع أيضاً في بعض الأقطار العربية بل إن توزيع البعض منها داخل الوطن العربي يفوق كثيراً ما يوزع خارج الوطن العربي.

ويغلب على المادة الصحفية التي تقدمها هذه الطبعات الخاصة من الصحف العربية، الاهتمام بالشؤون المحلية للبلد التي تصدر عنه هذه الصحيفة، أو ما يسمى بأخبار الوطن الأم، ثم يلي ذلك الاهتمام بالشؤون العربية العامة، ثم الشؤون الدولية، وهكذا فإن الشؤون الدولية تحتل المكانة الأخيرة في اهتمامات تلك الصحف (الدولية) ..!

المجموعة الرابعة: وهي تضم الصحف التي أصدرها صحفيون عرب، بتشجيع من حكوماتهم أو بدون معارضة منها في بعض العواصم الأوروبية وذلك للاستفادة من الإمكانات الصحفية المتطورة في الغرب، أو للتحايل على بعض القوانين الصحفية المحلية التي تمنع الملكية الفردية في الصحافة أو التي تحول دون إنشاء صحف جديدة، وبعض هذه الصحف، سعت إلى إصدارها في خارج الوطن العربي أنظمة عربية ظناً منها أن مجرد صدورها في الخارج يعطيها طابع الحياد والموضوعية، ومن ثم يجعلها وسيلة إعلام غير مباشر عن سياسات هذه الأنظمة ومواقفها.

ويندرج في هذا اللون من الصحف مجلة "الموقف العربي" الليبية، ومجلة "الطليعة العربية" العراقية، وجريدة "الشرق الأوسط" السعودية، وجريدة "الشام" السورية، وغيرها من الصحف المماثلة.

وبالرجوع إلى المحددات الثلاثة لمفهوم الصحافة الدولية وتطبيقها على المجموعات الأربعة من الصحف العربية، سوف نكتشف أنها جميعاً تصدر باللغة العربية، وبالتالي فإن انتشارها مقصور على القراء العرب، سواء كانوا داخل الوطن العربي أو خارجه، ولكنها في كافة الحالات تفتقد إلى جانب عنصر اللغة، قوة التأثير على القراء غير العرب في الدول الأجنبية التي توزع فيها، لأنهم بالطبع لا يقرأونها! ولا تستطيع أية صحيفة عربية تصدر في المهجر أن تدعي أن لها قراء يعتد بهم في بلاد المهجر، سواء بين أبناء الشعوب الأوروبية أو الأمريكية، أو بين الشعوب غير العربية في آسيا أو أفريقيا ..! لذلك فهي تفتقد جميعها الشروط الواجب توافرها في الصحيفة الدولية، وليس عيباً أن نعترف أن اللغة العربية ليست لغة دولية بالمعنى الذي طرحناه في المجال الصحفي، رغم اعتراف هيئة الأمم المتحدة بها وإدراجها بين اللغات المعترف بها في التعامل داخل المنظمات الدولية، فهذا شيء، وكونها لغة الصحافة والإعلام الدولي شيء آخر ..!

وإذا كنا قد فرغنا من مسألة "دولية" الصحف العربية، فإنه يبقى أمامنا مسألة "هجرة" الصحف العربية، وهنا لا بد أن نعترف بأننا نستبعد صحف المجموعة

الأولى من مفهوم الصحافة العربية المهاجرة، باعتبارها "صحف جاليات"، كذلك فنحن نستبعد صحف المجموعة الثالثة، وإن كنا لا نوافق على التسمية التي أطلقتها على نفسها "الطبعات الدولية"، فهي في الحقيقة "طبعات عربية"، إذ يقتصر توزيعها على القارئ العربي وحده، وبالتالي فإنه يغلب عليها "الطابع القومي" في مقابل "الطابع القطري" الذي يغلب على الطبعة المحلية التي تصدر لقطر عربي بعينه، ولذلك نرى أن تسمية "الأهرام الدولي" أو "القبس الدولي" لو تحولت إلى "الأهرام العربي" و"القبس العربي" لجاءت التسمية أكثر دلالة على قارئ الجريدة ومحتواها.!

أما صحف المجموعة الرابعة، وهي التي أسسها في المهجر صحفيون عرب بوحي من حكوماتهم أو بدون معارضة منها، وذلك للتحايل على بعض القوانين الصحفية في الوطن أو لاستخدامها أداة للدعاية غير المباشرة عن النظام الحاكم فهذه الصحف تنتمي في رأينا إلى الصحافة العربية المهاجرة، إذ لو كان المناخ الصحفي في العالم العربي لا يعاني من القيود، وكانت الصحافة العربية تتمتع بحريتها، لما لجأت هذه الصحف إلى الصدور خارج أوطانها، وإن كنا نعترف في الوقت نفسه بأن هذه الصحف تقترب إلى حد ما من صحف المجموعة الثالثة، حيث تتشابه معها في غلبة "الطابع العربي" القومي في مقابل "الطابع المحلي" القطري، وهو الأمر الذي يميزها عن الصحف التي تصدر في الوطن، ولكنها في كافة الأحوال ليست صحافة دولية.

ثانياً: الهجرة الصحفية العربية الأولى والثانية، ومقارنة بين تجربتين

قرن كامل، يكاد يفصل بين التجربة الأولى لهجرة الصحافة العربية في منتصف القرن التاسع عشر، وبين الهجرة الحالية التي بدأت منذ منتصف السبعينات من هذا القرن، وقد تغيرت خلاله الكثير من الأوضاع العالمية والعربية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن الضروري أن تنعكس هذه المتغيرات بآثارها على تجربتي الهجرة الصحفية العربية.

إن هذا الفاصل الزمني الطويل، لا بد وأن يؤخذ في الاعتبار عند إجراء أية مقارنة بين التجربتين، وهو الأمر الذي يفرض علينا استبعاد الكثير من أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين التجربتين، وهو أيضاً ما يجعلنا نقصر المقارنة على الملاحظات الرئيسية التالية:

١- لقد بدأت الهجرة الصحفية العربية الأولى في وقت كانت فيه معظم البلدان العربية ترزح تحت الإحتلال الأجنبي أو مهددة به، فالأتراك العثمانيون يحتلون الشام ومناطق من شبه الجزيرة العربية، والإنجليز يحتلون عدن ويمارسون نفوذاً كبيراً على شواطئ الخليج ويطمحون في احتلال مصر والسودان، والفرنسيون يحتلون الجزائر ويسعون إلى احتلال المغرب وتونس، وإيطاليا تنظر بعين الطمع إلى ليبيا.

كذلك فقد بدأت هذه الهجرة في خضم صراع دولي بين القوى الإستعمارية الأوروبية على التهام العالم العربي، لذلك لم يكن غريباً أن تلقى الصحف العربية والصحفيين المهاجرين في ذلك الوقت ترحيباً وتشجيعاً ورعاية من جانب تلك القوى الإستعمارية، كل حسب ما تمليه عليها مصالحها، وشهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر أشكالاً وألواناً مختلفة من العلاقات السرية والعلنية بين القوى الإستعمارية الأوروبية وبين الصحف والصحفيين

العرب المهاجرين.

وقد وجد البريطانيون من بين الصحافة العربية المهاجرة من يقبل العمل في خدمة أغراضهم السياسية في العالم العربي، وكذلك كان للفرنسيين والأتراك العثمانيين صحفاً عربية مهاجرة تخدم أهدافهم، وبعد فترة دخل الألمان المعترك وجنّدوا بعضاً من الصحف العربية والصحفيين العرب، وسعوا إلى مزاحمة الإنجليز والفرنسيين على النفوذ في العالم العربي.

ولقد عمل في خدمة السياسة البريطانية صحف مثل: رجوم وغساق، وآل سام، ومرآة الأحوال، وحل المسألتين الشرقية والمصرية، والنحلة، والخلافة والإتحاد العربي.

وعمل في خدمة السياسة الفرنسية صحف مثل: برجيس باريس وعطارد والمشترى والصدى وكوكب الشرق والمرصد والمرصاد ومصر القاهرة والبصير والمستقبل وأبو نظارة.

وعمل في خدمة ألمانيا صحف مثل: العالم الإسلامي والجهاد والشرق الجديد والحمامة.

وعندما أبرم الإتفاق الودي بين فرنسا وانجلترا في عام ١٩٠٦م، حيث اعترفت فرنسا بالاحتلال البريطاني لمصر في مقابل إطلاق يدها في الشمال الأفريقي العربي، انتهت ظاهرة الهجرة الصحفية العربية ..! حيث لم تعد لانجلترا وفرنسا حاجة لهذه الصحف وتوقفت عن تشجيعها ورعايتها!

أما الهجرة الحالية للصحافة العربية، فقد جرت وغالبية البلدان العربية قد حصلت على استقلالها وقامت بها نظم سياسية وطنية، ولكنها سرعان ما دخلت في تنافس حاد فيما بينها وذلك لأسباب عدة ليس هنا مجال تفصيلها ويكفي أن نشير إلى أن منها ما يتعلق باختلاف درجة التطور الاجتماعي، أو باختلاف الرؤية السياسية أو بسبب التأرجح بين الولاء للغرب أو الشرق، ومنها ما كان بسبب الرغبة في زيادة النفوذ أو السيطرة.

وكان أن استخدمت الصحف العربية المهاجرة أداة في الصراع العربي

العربي، وأصبح لكل نظام عربي عدد من الصحف المهاجرة التي تعبر عن سياسته وتدافع عن إنجازاته وتخوض معاركه ضد النظم العربية الأخرى.

وكما نرى فإن ما جرى منذ منتصف سبعينات هذا القرن شبيه بما جرى في منتصف القرن الماضي، والفرق فقط أن الصحف المهاجرة في القرن التاسع عشر كانت أداة للقوى الإستعمارية الطامعة في الوطن العربي، في حين أن الصحف المهاجرة في القرن العشرين، أداة لنظم سياسية عربية!

ولعل ذلك التشابه يدفعنا إلى التساؤل: هل لو حدث اتفاق بين النظم العربية بإنهاء الصراع العربي العربي أو تجميده أو حتى بتقسيم النفوذ كما الإتفاق الودي الذي حدث بين انجلترا وفرنسا في عام ١٩٠٦م، فهل تختفي الصحف العربية المهاجرة؟

٢- إن الهجرة الأولى تكاد أن تقتصر على الصحافة الشامية والمصرية، في حين أن الهجرة الحالية اتسعت لتشمل عدداً أكبر من صحافة البلدان العربية، ولعل ذلك يعود بشكل ما إلى تطور البلدان العربية من جهة وتطور الصحافة العربية في هذه البلدان من جهة ثانية، وعلى سبيل المثال ففي زمن الهجرة الأولى لم تكن المطبعة قد دخلت سوى إلى مصر والشام، وبالتالي فإن أكثرية البلدان العربية لم تعرف الصحافة لخلوها من المطابع في ذلك الوقت.

٣- إن التجربة الأولى لهجرة الصحافة العربية قد عرفت شكلين للهجرة، الهجرة الخارجية من البلدان العربية إلى خارج الوطن العربي وبالذات إلى لندن وباريس، والهجرة الداخلية من قطر عربي إلى قطر عربي آخر، وبالذات إلى مصر.

أما الهجرة الثانية الحالية فقد اقتصرت على الهجرة الخارجية، ولم تشهد أي لون جديد من الهجرة الداخلية، وما كانت هجرة بعض الصحفيين المصريين إلى العراق وليبيا في أوائل السبعينات سوى هجرة سياسية وليست هجرة صحفية، كذلك فقد كانت هجرة بعض الصحفيين اللبنانيين والمصريين إلى دول الخليج، في غالبها هجرة مهنية واقتصادية، أي بحثاً عن ظروف أفضل للدخل

والعمل.

لقد كان وجود مناخ ديموقراطي في مصر طوال فترة الهجرة الأولى، هو الذي سمح لكثير من الصحف والصحفيين العرب بالانتقال إليها في حين افتقدت كافة الأقطار العربية مثل هذا المناخ الذي يسمح باستقبال الصحف المهاجرة من البلدان العربية الأخرى.

٤- لقد غلب على الهجرة الصحفية الأولى الطابع السياسي، لذلك لم تقتصر الهجرة على الصحف والصحفيين وحدهم وإنما شملت أيضاً عدداً كبيراً من السياسيين العرب الذين اختاروا إصدار صحف عربية في المهجر، كأسلوب لمعارضة السلطة الحاكمة في بلادهم، أو كأداة لمقاومة النفوذ أو الاحتلال الأجنبي.

أما الهجرة الحالية، فقد شملت إلى جانب الصحف السياسية، صحفاً أدبية وثقافية وفنية واجتماعية ونسائية ورياضية. وهو الأمر الذي يشير إلى أن العامل السياسي ليس كافياً وحده لتبرير هذه الهجرة.!

٥- لقد عاصرت الهجرة الأولى للصحافة العربية تزايد الأطماع الإستعمارية الأوروبية في الوطن العربي، وهو الأمر الذي حول بعض الصحف العربية المهاجرة إلى أدوات في خدمة بعض الدول الإستعمارية الطامعة في امتلاك أجزاء من الوطن العربي، بدليل قيام هذه الدول بتمويل العديد من الصحف العربية المهاجرة، بل والمبادرة بإصدار بعض الصحف العربية التي ظهرت في تلك الفترة، وعندما انتهت حاجة هذه الدول لتلك الصحف بعد توقيع الإتفاق الودي بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٦م، امتنعت الدولتان عن تمويل تلك الصحف، فتوقف أغلبها عن الصدور ..!

أما الهجرة الحالية، فقد عاصرت تزايد حدة الصراع العربي العربي واشتعال الحرب الباردة العربية، وهو الأمر الذي حول بعض الصحف العربية المهاجرة إلى أدوات في خدمة بعض الأنظمة العربية المتنافسة، بدليل قيام هذه الأنظمة بتمويل العديد من الصحف العربية المهاجرة.

لذلك يمكن تصور، أنه في حالة انتهاء أو توقف الحرب الباردة العربية فمن الطبيعي أن تمتنع الأنظمة العربية عن تمويل تلك الصحف العربية المهاجرة، مما يعني توقفها عن الصدور!

وقد قدمت لنا أزمة الخليج نموذجاً فعلياً لذلك، عندما توقفت عن الصدور كافة الصحف التي كان يمولها النظام العراقي، بعد أن توقف ذلك النظام عن تمويلها بسبب الحصار الاقتصادي الدولي المفروض عليه.!

ثالثا: الأسباب الحقيقية لهجرة الصحافة العربية

إن المدخل السليم للتعرف على مستقبل الهجرة الحالية للصحافة العربية، يرتبط بمعرفة الأسباب الحقيقية لهذه الهجرة، فهي يمكن أن تنتهي بانتفاء أسبابها، ومن المتوقع أن تستمر مادامت أسبابها قائمة.

ويمكن أن نوجز أسباب الهجرة الحالية للصحافة العربية في النقاط الخمس التالية:

١- افتقاد بعض الصحف والصحفيين العرب في العديد من الأقطار العربية، لإمكانية التعبير عن أفكارهم ومواقفهم بحرية داخل أوطانهم، وذلك إما للطبيعة الاستبدادية لبعض أنظمة الحكم أو لوجود قيود قانونية على ممارسة الحريات الصحفية، أو بسبب وقوع خلاف بين الصحف والصحفيين وبين الأنظمة الحاكمة في بلادهم.

وتقدم لنا الصحافة اللبنانية نموذجاً عملياً لهذا السبب الدافع إلى الهجرة، فقد اضطرت بعض الصحف والصحفيين اللبنانيين إلى الهجرة بفعل الحرب اللبنانية بعد أن بدأت الميلشيات اللبنانية المسلحة توجه ضرباتها للصحف المخالفة لها في الرأي، ولأن كل القوى السياسية في لبنان بمختلف اتجاهاتها أصبح لها ميلشيات مسلمة، فقد كان ذلك يعني أن كافة الصحف اللبنانية أصبحت معرضة لهذه الضربات، فالصحف اليمينية، يُعتدى عليها من قبل الميلشيات اليسارية، والصحف اليسارية، يُعتدى عليها من قبل الميلشيات اليمينية، وهكذا دواليك حتى طالت الاعتداءات جميع الصحف بكافة انتماءاتها، ولم تنجو صحيفة واحدة في لبنان من مثل هذه الاعتداءات. ثم ضاقت حلقات الحصار على الصحافة اللبنانية لقيام الحكومة اللبنانية بفرض الرقابة المسبقة على الصحف اللبنانية بعد صدور المرسوم الاشتراكي رقم "١" بتاريخ أول يوليو ١٩٧٧م والذي أخضع كل المطبوعات دون استثناء للرقابة المسبقة، وارتبطت الرقابة بالمديرية العامة للأمن العام! ثم استكملت حلقات

الحصار على الصحافة اللبنانية بعد دخول قوات الردع السورية إلى لبنان، بهدف تحقيق التوازن بين المتحاربين، ولكنها تحولت بعد فترة قصيرة إلى طرف في الصراع السياسي اللبناني، وبدأت تستخدم قوتها في إسكات الصحف المعارضة للوجود السوري في لبنان.

وعندئذ إستلهمت الصحافة اللبنانية خبرتها التاريخية في مواجهة الكبت والاضطهاد، ولم تجد مفراً من الهجرة إلى مكان آخر خارج لبنان، تجد فيه ما افتقدته من حرية، وعندما لم تجد هذا المكان فيما حولها من الدول العربية، اتجهت صوب أوروبا لتبدأ المرحلة الحالية من الهجرة الصحفية اللبنانية.

وقد أشار الكثيرون إلى مسؤولية الصحافة اللبنانية عن الحرب الأهلية، عندما لم تقدر هذه الصحافة قيمة الحرية التي تمتعت بها قبل الحرب الأهلية، فقد استغلت هذه الحرية أسوأ استغلال وقلبتها إلى فوضى، وشحنت الرأي العام وعبأت المقاتلين فكانت الإثارة المتواصلة سبباً في الانفجار وسبباً في مواصلة الإقتتال والتدمير، كذلك فقد استباحت هذه الصحافة أرض لبنان وصحافته لبعض الأنظمة العربية، وجعلت منها ميدان حرب تبذل لها الأموال لتشتعل نارها كلما خبت..!

ولكننا نرى أن تقييم دور الصحافة اللبنانية في الحرب الأهلية يجب أن يتم على ضوء عدد من الاعتبارات، ولعل في مقدمتها أن الصحافة اللبنانية ليست مسؤولة عن الحرب الأهلية إلا بمقدار كونها انعكاس للواقع الاجتماعي الذي أدى إلى هذه الحرب، فقد عكست الصحافة اللبنانية، بالفعل الواقع الطائفي للبنان، وكذلك الواقع الممزق للعالم العربي، أما الحرية التي تمتعت بها الصحافة اللبنانية قبل الحرب فإنها تحسب لها ولا تُحسب عليها، وعن طريق هذه الحرية تمكنت الصحافة اللبنانية أن تلعب دور الأداة التي عبرت من خلالها القوى والمنظمات والأنظمة العربية عن أفكارها وسياساتها وعن تناقضاتها أيضاً، فقد تم ذلك في وقت لم يكن هناك مكان آخر في الوطن العربي يمكنه أداء هذا الدور، وهذا الدور الذي لعبته الصحافة اللبنانية حمى

العالم العربي من أن تتحول صراعاته الفكرية والأيديولوجية والسياسية، إلى صراع مسلح بين القوى والمنظمات والأنظمة العربية المتنافسة، لقد كان للصحافة اللبنانية الفضل في حصر هذا الصراع في دائرة التراشق الفكري على صفحات الصحف، بدلاً من التراشق بالرصاص والقنابل على الأرض العربية.

وعندما أُجبرت الصحافة اللبنانية على التوقف عن أداء هذا الدور، سواء بفرض الرقابة المسبقة أو بتفجيرها بشحنات الديناميت، أو احتلال مكاتبها ومطابعها بالقوة المسلحة، فتوقف الحوار الفكري على صفحات الصحف، وانطلق الصراع المسلح في الشوارع بالرصاص والقنابل. ولايمكن لأحد أن ينفي أنه وجدت في لبنان قبل الحرب صحف ومجلات كانت مملوكة مباشرة أو بالواسطة لمنظمات أو أنظمة عربية غير لبنانية، وكانت هذه الصحف تدعو لآراء وسياسات المنظمات أو الأنظمةالتي تملكها أو تمولها، وقد استخدمت هذه الصحف أرض لبنان والحريات الصحفية المتاحة فيه للقيام بأعمال دعائية لاتسمح بها أنظمة بلادها. ولكن النظرة المتعمقة لاتجد هناك علاقة بين قيام الصحف اللبنانية بالتعبير عن آراء سياسات الأنظمة العربية أو حتى الدعاية لها وبين قيام الحرب الأهلية، فالذي أحدث الحرب الأهلية، هو صراع المصالح بين الطوائف اللبنانية المتنازعة، وأن تعليق مسؤولية هذه الحرب في رقاب الدول العربية إنما هى محاولة من جانب بعض الطوائف اللبنانية الكارهة للعروبة والرافضة لانتماء لبنان العربي، للهرب من مسؤوليتها في قيام الحرب الأهلية، بل أن الدور الذى لعبتة الصحافة اللبنانية كأداة للتعبير عن آراء وسياسات القوى والمنظمات والأنظمة العربية، هو الذي أعطى الصحافة اللبنانية سمتها كصحافة حرة، وهذه الحرية الصحفية هى التي أعطت النظام اللبناني السمة الليبرالية التي ميزته عن غيره من الأنظمة العربية، فالنظام النيابي اللبناني لم يكن يعبر في حقيقة الأمر عن الاختيار الحر للمواطن اللبناني، وإنما كان إطاراً شكليا يخفي داخله تقسيما طائفيا إقطاعيا أبعد ما

يكون عن الليبرالية، ومعنى ذلك أن النظام اللبناني لم يكن يملك من الليبرالية سوى حرية الصحافة فقط، فإذا مافقدت الصحافة البنانية حريتها، فقد النظام اللبناني رداءه الليبرالي وأنكشفت حقيقتة كنظام طائفي ينتسب إلى أكثر الأنظمة الإقطاعية إستبدادا وتخلفا، وهو الأمر الذي تاكد تماما بعد الحرب الأهلية.

ومن المهم أن نؤكد أن الرداء الليبرالي للنظام اللبناني والذي استمده بالفعل من عنصر واحد هو حرية الصحافة، هو الذي أعطى لبنان دورا في الحياة السياسية العربية طوال الخمسينات والستينات وحتى منتصف السبعينات، وهذا الدور يعود إليه الفضل الأول فيما تحقق للبنان من استقرار سياسي ورخاء مادي طوال هذه الفترة، إذ أن لبنان لايملك من العناصر الطبيعية (الأرض أو الموقع أو السكان) ما يعطية دورا خاصا أو متميزا في المنطقة العربية، وطوال تاريخه هو منطقة طرد لامنطقة جذب، فهو لايملك قوة بشرية متميزة كمصر، كذلك لاتتوفر لديه ثروة طبيعية كالسعودية، كما أن موقعه لايتحلى بأهمية إستراتيجية كفلسطين، ووجود لبنان على خط التماس مع إسرائيل، لم تكن تعطيه أهمية تذكر، اللهم باعتباره أكثر النقاط ضعفا في السياج العربي المحيط بإسرائيل .

ونخلص من ذلك كله بأن الحرية الصحفية التي تمتعت بها الصحافة اللبنانية لم تكن سببا في الحرب الأهلية، وإنما كانت الصحافة اللبنانية هى أولى ضحايا هذه الحرب، فبعد عام واحد من الحرب، اضطر عدد كبير من الصحف اللبنانية أن يتوقف عن الصدور، في حين بدأ عدد آخر من الصحف يشد رحاله مهاجراً من لبنان.

وتعطينا التجربة المصرية في الهجرة الصحفية نموذجا آخر لكون غياب الحرية الصحفية، سببا في الهجرة، فقد كان وراء هجرة الصحافة المصرية عاملين رئيسيين:

الأول: وقوع خلاف بين الصحفي وبين السلطة السياسية القائمة

والثاني: قيام السلطة الحاكمة بوضع القيود على حق الصحفي في التعبير عن أفكاره المخالفة لسياسات هذه السلطة

فقد هاجر أحمد أبو الفتح في مطلع الخمسينات بعد أن قامت حكومة الثورة في مصر بغلق جريدته (الـ سري)، وذلك لخلافه مع قادة الثورة حول قضية الديمقراطية في مصر، وارتبطت هجرة علي أمين في منتصف الستينات بالقبض على شقيقه مصطفى أمين، ولكن هجرة الصحفيين المصريين لم تتحول إلى ظاهرة إلا بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وحسم الصراع بين خلفاؤه لصالح الرئيس أنور السادات، حيث هاجر عدد من الصحفيين المعارضين لسياسات السادات وخاصة بعد تصفية مجلتي الطليعة والكاتب اليساريتين، ثم تزايدت هجرة الصحفيين المصريين بعد توقيع السادات لإتفاقية كامب ديفيد، حيث هاجر محمود السعدنى إلى لندن وأصدر منها مجلة (٢٣ يوليو) بمشاركة عدد من الصحفيين المصريين ، وانتقل إلى باريس عدد آخر من الصحفيين المصريين الذين أصدروا منها مجلات: اليسار العربي والفكر العربي والمنار، وعندما تضمنت قرارات ٥ سبتمبر ١٩٨١ الشهيرة التي أصدرها الرئيس السادات بالقبض على عدد كبير من رموز المعارضة المصرية وإغلاق كافة صحفهم، اضطرت جريدة (الدعوة) لسان حال الإخوان المسلمين إلى الهجرة إلى النمسا، وعندما تم إيقاف جريدة (صوت العرب) في عام ١٩٨٨م، اضطر ناشرها إلى الهجرة إلى لندن وإعادة إصدارها من العاصمة البريطانية.

وهناك نموذج آخر تقدمه الصحافة الليبية، فقد ظهرت الصحافة الليبية المهاجرة عقب ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩م وخاصة بعد أن أصدرت الحكومة الجديدة قراراً في ١٧ يناير ١٩٧٢م بإغلاق كافة الصحف المستقلة في ليبيا، والقى القبض على تسعة وعشرين صحفيا ليبيا وقدموا إلى المحاكمة بتهمة إفساد الرأى العام في العصر الملكي، وقد حكم على واحد وعشرين منهم بالسجن لفترات تراوحت بين شهرين وسنتين، وسحبت رخص الصحف

التي كانوا يصدرونها، وكان من المقبوض عليهم أحمد الصالحين الهوني، آخر وزير إعلام ليبي في العصر الملكي، وقد حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، ولذلك لم يكن غريبا أن يكون الهوني هو أول من أصدر أول جريدة عربية يومية تصدر في المهجر، وذلك في مدينة لندن في عام ١٩٧٧م، وهي جريدة (العرب).

وبالنسبة لسوريا فقد ارتبط وصول حزب البعث إلى السلطة بإغلاق كافة الصحف المستقلة أو الحزبية التي كانت تصدر في العهد الديمقراطي، لذلك لم يكن غريبا أن تكون أول صحيفة عربية تصدر في المهجر في الفترة الحالية، هي صحيفة الشرق الجديد السورية، والتي ظهرت في عام ١٩٧٣م في مدينة لندن..

ومنذ استولى الجيش على السلطة في العراق في عام ١٩٥٨م، ثم في ظل حكم حزب البعث بعد ذلك، لم يعد يسمح إلا بالصحف الحكومية أو الحزبية، فاضطر المعارضون إلى الهجرة وإصدار صحف عراقية من المهجر.

وهكذا تؤكد التجربة تلو التجربة، أن السبب الأول في الهجرة الحالية للصحافة العربية ترجع إلى افتقاد بعض الصحف والصحفيين العرب لإمكانية التعبير عن أفكارهم ومواقفهم بحرية داخل أقطارهم العربية.

٢- تدخل قوة خارجية، أجنبية أو عربية تحول بين الصحفيين وبين التعبير عن أفكارهم ومواقفهم.

وتقدم لنا الصحافة الفلسطينية نموذجا عمليا لهذا السبب من أسباب الهجرة، فمما لاشك فيه أن غالبية الصحفيين الفلسطينيين تحولوا إلى صحفيين مهاجرين بعد نكبة عام ١٩٤٨م، ونكسة عام ١٩٦٧م، حيث تفرق الصحفيون الفلسطينيون بين العديد من البلدان العربية، ثم كان لدخول الفلسطينيين كطرف في الصراعات العربية العربية أن قامت العديد من الدول العربية بوضع العقبات والقيود التي تحول بين الفلسطينيين وبين التعبير عن مواقفهم، وقد وصل الأمر بإغلاق بعض الدول العربية للصحف الفلسطينية التي تصدر

بها، وهنا اضطرت الصحافة الفلسطينية إلي الهجرة خارج الوطن العربي حتي لاتكون رهينة لأي نظام عربي يمنحها حرية التعبير وقتما يشاء، ويمنعه عنها وقتما يشاء حسب مصالحه وسياساته.

كذلك فإن دخول قوات الردع السورية إلى لبنان ثم تحولها إلى طرف في الصراعات السياسية به، دفع بالعديد من الصحف اللبنانية الرافضة للوجود السوري في لبنان إلى الهجرة. كذلك فإن الصحافة الكويتية لم تعرف الهجرة الصحفية إلا بعد الغزو العراقي للكويت، حيث اضطرت تلك الصحافة إلى الهجرة بعد أن استولت قوات الغزو العراقي على مباني ومطابع الصحف الكويتية ونقلت الكثير من أجهزتها إلى العراق، وبذلك فرضت ظروف الاحتلال العراقي، أن تتحول كافة الصحف الكويتية إلى صحف مهاجرة.

٣- وجود قوانين للمطبوعات في العديد من البلدان العربية تحول بين الأفراد وإصدار الصحف.

فقوانين المطبوعات في بلدان مثل العراق وسوريا واليمن وليبيا والجزائر والسودان لاتسمح إلا بالملكية العامة للصحف، وهذه الملكية غالبا ما تتخذ شكل الملكية المباشرة للحكومة من خلال المؤسسات والهيئات العامة، أو تتخذ شكل ملكية الحزب الحاكم أو الأحزاب الحاكمة في حالة وجود جبهة حاكمة تتضمن مجموعة أحزاب، كما هو الحال في سوريا واليمن الآن، وكما حدث في العراق في بعض الفترات. أما بقية البلدان العربية (باستثناء لبنان) فهى تأخذ بمبدأ الملكية المختلطة للصحف، وفي هذه البلدان يسمح للأفراد والدولة أيضا بحق ملكية الصحف، ولكن بعض هذه الدول تمنع قوانينها الأفراد من تملك الصحف، رغم سماحها بالملكية الخاصة للصحف، فهي تنظر للملكية الخاصة من زاوية السماح للشركات والمؤسسات الخاصة، وليس للأفراد بتملك الصحف، على سبيل المثال فإن قانون سلطة الصحافة الصادر في مصر في عام ١٩٨٠م ينص في مادته الـ ١٩ في أن: "ملكية الأحزاب السياسية والأشخاص الاعتبارية العامة و الخاصة للصحف مكفولة طبقاً

للقانون، ويشترط في الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة فيما عدا الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، أن تتخذ شكل تعاونيا ت أو شركات مساهمة على أن تكون الأسهم جميعا في الحالتين إسمية ومملوكة للمصريين وحدهم ، ولايقل رأسمال الشركة المدفوع عن مائتين وخمسين ألف جنية إذا كانت يومية ومائة ألف جنية إذا كانت أسبوعية ، يودع بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية، ولايجوز أن تزيد ملكية الشخص وأفراد أسرته في رأسمال الشركة عن مبلغ خمسمائة جنية، ويقصد بالأسرة الزوج والأولاد القصر " . وقريب من هذا الوضع قانون المطبوعات السعودي الذي يسمح بالملكية الخاصة للصحف، ولكن في شكل مؤسسات صحفية، تأخذ شكل الشركات المساهمة.

وبالنسبة لمصر فرغم أن قانون سلطة الصحافة صادر منذ عام ١٩٨٠م فإن المجلس الأعلى للصحافة، والذي أناط به القانون الموافقة على التصريح للصحف بالصدور، لم يسمح بصدور أية صحف جديدة وفق هذا القانون، سواء في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة، ولم يمنح المجلس الأعلى للصحافة تصاريح بإصدار صحف جديدة، سوى للمؤسسات والهيئات الحكومية والنقابات والاتحادات العمالية والرياضية والنوادي والجمعيات الاجتماعية والخيرية بالإضافة إلى المؤسسات الصحفية القائمة والمملوكة لمجلس الشورى بنص قانون سلطة الصحافة، وللأحزاب المعترف بها فقط، وهو الأمر الذي اضطر بعض الصحفيين المصريين إلى إصدار صحفهم الجديدة خارج مصر، ثم السعي لتوزيع هذه الصحف داخل مصر مثلها مثل الصحف غير المصرية، وكثيراً ماسمحت السلطات المصرية بطباعة مثل هذه الصحف المصرية الصادرة في الخارج في المطابع المصرية، ولكنها تخضعها للرقابة على المطبوعات الأجنبية، شأنها في ذلك شأن الصحف الأجنبية التي تدخل مصر وعلى سبيل المثال فأن مجلة «كل الناس» وجريدة «العالم اليوم» اللتان يصدرهما الصحفي المصري عماد الدين أديب برخصة إنجليزية،

يطبعان في مصر، كذلك فقد سمح لفترة بطباعة مجلة (المنار) التي كان يصدرها الصحفي المصري أمير اسكندر برخصة فرنسية.

وعندما تحايل بعض الأفراد على قانون سلطة الصحافة (الذي يمنع صحف الأفراد)، عن طريق إصدار الصحف في شكل كتب غير دورية أسرعت السلطات بمعالجة تلك الثغرة تشريعيا، بحيث تم إخضاع الكتب غير الدورية لنفس الشروط التي تخضع لها الصحف الدورية، وتلى ذلك إيقاف كافة الصحف التي يصدرها الأفراد في شكل كتب غير دورية.

٤- قيام بعض الأنظمة الحاكمة في العالم العربي بالتشجيع على إصدار صحف عربية في المهجر، لتكون صوتا غير رسميا يعبر عن سياساتها ويدافع عن مواقفها ويتصدى للمعارضين لها، كذلك فإن بعض الأنظمة العربية تستخدم الصحف العربية المهاجرة كسلاح إعلامي في معاركها السياسية مع غيرها من الأنظمة العربية المخالفة لها.

وهناك العديد من الأمثلة التي تؤكد هذه الحقيقة، فالنظام الليبي قام بإصدار مجلة (الموقف العربي) في قبرص، في حين قام النظام العراقي بإصدار مجلتي (الطليعة العربية) و(الوطن العربي) في باريس ، كما شجع على إصدار مجلتي «الدستور» و«التضامن» في لندن، وقامت سوريا بإصدار جريدة«الشام» ومجلة «الفرسان» في باريس، كما مولت الحكومة الكويتية إصدار جريدة «صوت الكويت الدولي» في لندن. بالإضافة إلى العديد من الأمثلة الأخرى التي تؤكد أنه كان لبعض الأنظمة العربية مصلحة في تشجيع إصدار بعض الصحف العربية في المهجر.

٥- وإذا كان الطابع السياسي يغلب على الأسباب الأربعة السابقة لهجرة الصحافة العربية، فإن الطابع الإقتصادي قد غلب على هجرة بعض الصحفيين العرب إلى بعض دول الخليج العربية.

فقد شهدت السبعينات نوعا آخر من الهجرة الصحفية العربية، حيث تدفقت أعداد كبيرة من الصحفيين اللبنانيين والمصريين إلى المجتمعات النفطية

العربية في الخليج ، وقد كانت هذه الهجرة في غالبها الأعم، هجرة صحفيين وليست هجرة صحف، ويكاد يختفي منها الطابع السياسي، فهي هجرة إقتصادية بحته، وهى أيضا هجرة مؤقتة لتحسين الدخل من ناحية الصحفيين اللبنانيين والمصريين، وللإستفادة بالمهارات والكفاءات المهنية من جانب المجتماعات الخليجية التي تعاني من نقص في بعض مجالات المهنة الصحفية. لذلك فإن هذه الهجرة أقرب إلى أن تكون ضمن النسيج العام لظاهرة هجرة العمالة العربية إلى منطقة الخليج، أكثر من أن تكون ضمن ظاهرة الصحافة العربية المهاجرة، خاصة وأن هذه الهجرة إلى الخليج تقل بالتدريج بحيث يتوقع أن تختفي تماما بعد سنوات قليلة بعد توفر الكفاءات الصحفية المحلية في المجتمعات الخليجية . ومن المهم الإشارة إلى أن هجرة الصحفيين المصريين إلى الدول النفطية سواء في الخليج أو العراق أو ليبيا، لم تكن تخلو من طابع سياسي، وإن كان محدودا، فبعض الصحفيين المصريين المعارضون لاتفاقية كامب ديفيد، وجدوا مجالا للتعبير عن وجهات نظرهم في العديد من صحف الخليج، خاصة وأن غالبية الصحف الخليجيةاتخذت موقفاً معارضاً لهذه الاتفاقية كرد فعل لمعارضة الحكومات الخليجية للسلام المصري الإسرائيلي في ذلك الوقت.

أما هجرة بعض الصحفيين المصريين إلى العراق وليبيا، فيمكن فهم دوافعهم رغم عدم وجود مناخ ليبرالي في هذين البلدين، للخلاف السياسي الذي كان قائما بين النظامين العراقي والليبي وبين نظام الرئيس أنورالسادات في مصر، وهذا الخلاف دفع الدولتين إلى تشجيع القوى المعارضة لحكم الرئيس السادات فأتاحا للصحفيين المصريين المعارضين فرصة التعبير عن أفكارهم مادامت لاتتعارض مع سياسات النظام القائم في العراق أو ليبيا، بدليل أنه مع ظهور أول بادرة للتقارب بين النظام الحاكم في العراق وبين الرئيس أنورالسادات في الفترة الأخيرة من حكمه، انتهت ظاهرة الهجرة الصحفية المصرية إلى العراق! وقد حدث نفس الشيء تقريبا مع ليبيا...

رابعاً : هجرة مؤقتة أم هجرة دائمة

إذا استثنينا صحف الجاليات العربية في المهجر، وكذلك مايسمي خطأ بالطبعات الدولية لبعض الصحف العربية التي تصدر داخل الوطن العربي، لتبين لنا أن كافة الصحف العربية التي تصدر في المهجر ليست صحفا عربية دولية، وإنما هى صحف عربية مهاجرة.!

وبذلك نصل إلى التساؤل الأخير...

ما مصير هذه الصحافة العربية المهاجرة ؟ أتعود الى أرض الوطن؟ أم تستمر في المهجر لفترة أخرى، قد تطول أو تقصر؟ أم تستمر هناك إلى الأبد؟

وباختصار، هل الهجرة الحالية للصحافة العربية هجرة مؤقتة أم هجرة دائمة ؟

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال الملاحظات التالية :

١- لقد تبين لنا أن السبب الرئيسي في الهجرة الحالية للصحافة العربية، هوافتقاد بعض الصحف والصحفيين العرب لإمكانية التعبير عن أفكارهم ومواقفهم بحرية داخل أقطارهم العربية، وذلك لخلافهم مع الأنظمة الحاكمة في هذه الأقطار.

لذلك فإن عودة هذه الصحف، وكذلك الصحفيين الذين أصدروها أوعملوا بها، رهن بتوفر مناخ ديموقراطي يسمح بحرية التعبير عن الرأي الآخر، وبإقرار حق الاختلاف مع الأنظمة الحاكمة في البلدان العربية التي تنتمي إليها هذه الصحف وأولئك الصحفيين.

وتقدم لنا التجربة المصرية دليلاً عمليا يؤكد صحة هذا التصور، إذ أن توفر قدر من المناخ الديموقراطي في مصر، بعد مصرع الرئيس أنور السادات وتولية الرئيس حسني مبارك لمقاليد الحكم في البلاد، أدى إلى توقف معظم الصحف المصرية المهاجرة، وعودة غالبية الصحفيين المصريين إلى أرض الوطن.

كذلك فإن التجربة التاريخية للصحافة العربية في هجرتها الأولى خلال القرن

التاسع عشر، تقدم لنا العديد من الأدلة التي تؤكد أن الصحافة العربية لم تعرف طريقها إلى الهجرة، إلا عندما افتقدت الصحافة حريتها، فإذا ما توفرت هذه الحرية، انتفت مبررات الهجرة.

وأرجو أن لا نتهم بالتجاوز إذا قلنا أن نتائج هذه الدراسة تصيغ لنا القانون العلمي التالي :

يوجد إرتباط وثيق بين درجة الحريات الصحفية في مجتمع ما وبين ظاهرة الهجرة الصحفية فكلما زادت مساحة الحريات الصحفية في المجتمع كلما قلت نسبة الصحف المهاجرة، وكلما قلت مساحة الحريات الصحفية، كلما زادت نسبة الصحف المهاجرة.

ونتصور أن المنطقة العربية في ظل المتغيرات الدولية الجارية، يمكن أن تشهد بدورها العديد من أشكال التطور الديموقراطي، والتي من شأنها أن تزيد من مساحة الحريات الصحفية في العديد من الأقطار العربية، ولعل بشائر هذا التطور وإرهاصاته أخذت تبدو للعيان، فقد سمحت بعض الأنظمة العربية بالتعدد الحزبي، واصبح لكل حزب صحفه المعبرة عنه، كما هو الشأن في مصر والمغرب وتونس والأردن واليمن الموحدة، ورغم انتكاسة تجربة التعددية في السودان والجزائر، فإن الدلائل كلها تشير إلى أنها انتكاسة مؤقتة، ورغم عدم وجود تعددية حزبية في منطقة الخليج، فلا خلاف على أن الصحافة تتمتع في هذه المنطقة بمساحة غير قليلة من الحرية، ساعد عليها الاستقرار السياسي والرفاهية الاقتصادية في هذه المجتمعات، فمن الصعب إنكار المساحة الكبيرة من الحرية التي تتمتع بها الصحافة الكويتية، كما أن إصدار أنظمة الحكم الثلاثة في المملكة العربية السعودية يعتبر خطوة هامة على هذا الطريق . وفي اعتقادي أن هذه المتغيرات، لو أتيحت لها آفاق النمو والتطور الطبيعي الهادئ، لما بقيت في المهجر صحيفة عربية واحدة .

٢- لقد أدى تفجر الحرب الأهلية اللبنانية إلى تعرض معظم الصحف والصحفيين

اللبنانيين بمختلف اتجاهاتهم، لضربات موجعة من الميلشيات اللبنانية المسلحة المخالفة لها في الرأي، وهو الأمر الذي دفع معظم الصحف والصحفيين اللبنانيين إلى الهجرة. لذلك فإن توقف الحرب الأهلية اللبنانية واستقرار الأوضاع في لبنان وتدعيم مواقع الشرعية اللبنانية على كافة الأراضي البنانية، من شأنه أن يشجع على عودة الكثير من الصحف والصحفيين اللبنانيين إلى أرض الوطن.

٣- هناك نوع آخر من الصحف والصحفيين العرب الذين اضطروا إلى الهجرة من بلادهم بسبب تدخل قوة خارجية أجنبية أو عربية، حالت بينهم وبين حق التعبير عن أفكارهم ومواقفهم. فالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، حول معظم الصحف الفلسطينية إلى صحف مهاجرة، وكذلك دفع التواجد السوري في لبنان بالعديد من الصحف والصحفيين اللبنانيين المعارضين لهذا التواجد إلى الهجرة، كذلك فإن الاحتلال العراقي لدولة الكويت حول جميع الصحف الكويتية إلى صحف مهاجرة. لذلك فإنه بمجرد إنهاء الاحتلال العراقي للكويت، انهت الصحافة الكويتية هجرتها، وعادت إلى الصدور من أرض الوطن. كذلك فإن إقامة كيان فلسطيني مستقل على أي جزء من أرض فلسطين، من شأنة أن يدفع العديد من الصحف والصحفيين الفلسطينيين إلى العودة إلى بلادهم. كذلك فإن خروج الجيش السوري من لبنان واستقرار الأوضاع للشرعية اللبنانية من شأنه أيضا أن يفتح طريق العودة أمام الكثير من الصحف والصحفيين اللبنانيين في المهجر.

٤- إن وجود قوانين للمطبوعات في العديد من البلدان العربية، تحول بين الأفراد وإصدار الصحف، دفع بالعديد من الصحفيين العرب الراغبين في إصدار صحف جديدة، إلى الهجرة وإصدار صحفهم من بعض دول المهجر وخاصة في لندن وباريس وقبرص، وهو الأمر الذي تجسده حالات العديد من الصحف المصرية التي تصدر من المهجر، مثل صحف «صوت العرب» و«كل الناس» و «العالم اليوم» و «البلاغ» و «الدعوة» وغيرها من الصحف. لذلك فإن تعديل

قوانين المطبوعات في بعض البلدان العربية بما يسمح بإلغاء القيود التي تحول بين الأفراد وإصدار الصحف من شأنه أن يقضي على هذه الظاهرة، خاصة وأن عدداً غير قليل من هذه الصحف، ليس بينها وبين النظام الحاكم في بلدها إية خلافات، وكثير ما يُسمح لبعض هذه الصحف بالطبع والتوزيع في الداخل، بشروط أن يخضع لرقابة مسبقة على النشر، شأنه في ذلك شأن الصحف الأجنبية القادمة من الخارج.!

٥- وهناك العديد من الصحف العربية التي تصدر في المهجر بتشجيع ورعاية وتمويل من بعض الأنظمة العربية، لتكون صوتاً غير مباشراً يعبر عن سياسات هذه الأنظمة ويدافع عن مواقفها ويتصدى للمعارضين لها، وسلاح إعلامي في معاركها السياسية مع غيرها من الأنظمة العربية المخالفة لها، وهو الأمر الذي تجسده حالات صحف مثل «الموقف العربي» و«العرب» و«الليبية» و«الطليعة العربية» و«الدستور» و«كل العرب» و«التضامن» و«العراقية» و«الشام» و«الفرسان» و«السورية» و«صوت الكويت الدولي» و«الكويتية» وغيرها من الصحف التي تعبر عن أنظمة عربية أخرى ويرتبط بهذه الظاهرة، ماسبق وأثبته «المؤلف» بالدلائل القاطعة، سواء بالدراسة الإحصائية للمساحات الإعلانية في الصحف المهاجرة، أو من خلال حواراته مع رموز الصحافة العربية المهاجرة، إذ يكاد يكون مستحيلاً أن تعتمد صحيفة مهاجرة على التمويل الذاتي، أي من التوزيع والإعلان، فإن الأغلب الأعم من الصحف العربية المهاجرة تعيش على الدعم المباشر القادم إليها من الأنظمة العربية ! لذلك فإن توقف أو استمرار هذا النوع من الصحف، يرتبط بتوقف أو استمرار الدعم القادم إليها من الأنظمة العربية، ولكن هذا بدوره يتوقف أيضا على توقف أو استمرار ما نسميه «بالحرب الباردة العربية» و«الصراع العربي العربي»! ونتصور أنه لو أمتدت رياح المتغيرات الدولية، وأصابت المنطقة العربية ببعض من مؤثراتها، سواء في شكل نمو التيارات الديمقراطية وتزايد المشاركة الشعبية في الحكم، والوصول إلى حل -ولو

العربي الإسرائيلي، عبر محادثات السلام الجارية بين العرب وإسرائيل، فسوف تزول العديد من أسباب الحرب الباردة العربية، وخاصة في ظل هيمنة القطب الواحد على النظام الدولي، واعتقاد هذا القطب بأن ضمان مصالحه مرتبط باستقرار المنطقة وإزالة الألغام السياسية المزمنة بها. وإذا قدر لهذه المتغيرات أن تنمو وتستمر، فقد يأتي يوم تجد فيه بعض الأنظمة العربية إنها غير محتاجة لخدمات هذا النوع من الصحف العربية المهاجرة، فإذا ماتوقفت عن تمويلها، لأغلقت هذه الصحف على الفور! والدليل العملي على ذلك، أنه بخروج العراق -ولو مؤقتا- من حلبة الصراع العربي العربي بعد هزيمته في حرب الخليج، وعجزه عن تمويل الصحف المؤيدة له بسبب الحصار الإقتصادي المفروض عليه فقد توقفت عن الصدور كافة هذه الصحف..! وقد لوحظ أن البعض من أصحاب وكتاب الصحف المتوقفة، بدأوا يغازلون الطرف الأخر، ولمح البعض منهم عن استعداده لتغيير الولاء، وأن يضعوا صحفهم وأقلامهم في خدمة الجانب المنتصر..! ولكنهم حتى دخول هذا الكتاب إلى المطبعة، لم يتلقوا رداً، أو حتى إشارة باحتمال الرد في المستقبل! وأعتقد أنهم لن يتلقوا مثل هذه الإشارة .. والسبب أن هذا الجانب المنتصر لا يجد نفسه في حاجة إلى خدماتهم ..! وأتصور، أنه لوحدث ماسبق وتوقعناه، وانتهت الحرب الباردة العربية، لوجدت الأنظمة العربية، إنها في غير حاجة إلى خدمات صحف المهجر «المؤيدة» أيضاً..!

وقتها ستكون الصحف العربية المهاجرة أشبه بجيش يحارب معركة وهمية، وسيكون الكتاب المهاجرون أشبه بجنود يحاربون أعداء غير موجودين..!

٦- أما الهجرة الصحفية الإقتصادية لبعض الصحفيين العرب، والتي تمثلها هجرة أعداد من الصحفيين اللبنانيين والمصريين إلى المجتمعات النفطية في الخليج، فقد تبين أن هذه الهجرة مؤقتة، هدفها محصور في تحسين الدخل من جانب الصحفيين المهاجرين، والاستفادة من بعض الكفاءات والخبرات المهنية العربية من جانب الصحف الخليجية، التي تعاني من نقص في بعض

مجالات المهنة الصحفية، ويلاحظ أن هذه الهجرة تقل بالتدريج، ويتوقع أن تختفي تماماً بعد سنوات قليلة حين تتوفر الكفاءات الصحفية الخليجية المحلية.

٧- تقدم لنا التجربة التاريخية للصحافة اللبنانية المهاجرة، سابقة هامة، وذلك حين استقر عدد من الصحفيين اللبنانيين الذين هاجروا إلى مصر خلال القرن التاسع عشر، وأقاموا دورا صحفية، مازال بعضها حيا حتى الأن، وأكبر مؤسستين صحفيتين في مصر، هما دار الأهرام التي أسسها الأخوين سليم وبشارة تقلا في عام ١٨٧٦م، ودار الهلال التي أسسها جورجي زيدان في عام ١٨٩٢م ومما يدعم هذا الإتجاه أن التقدم الهائل في تكنولوجيا وسائل المواصلات ووسائل الاتصال في أوروبا، يضع بين يدي الصحف اللبنانية المهاجرة إمكانات لاحدود لها، سواء في الحصول على الأخبار والمعلومات، أو في الوصول إلى القارئ في أى مكان داخل العالم العربي بأسرع وأرخص وأكفأ مما لو كانت هذه الصحف تصدر من لبنان. وهو الأمر الذي يشير إلى احتمال إستقرار بعض الصحف العربية المهاجرة في أرض المهجر، وأن تتحول هجرتها، من هجرة مؤقتة إلى هجرة دائمة.